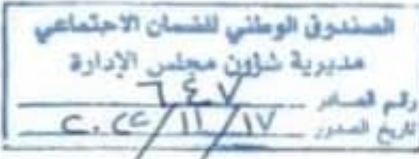


البنوك الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



مجلس الإدارة

بيان



عقد مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي جلسة استثنائية حضورياً وعن بعد الرئيس نهار الخميس الواقع فيه ٢٠٢٢/١١/١٧ عند الساعة الثانية من بعد الظهر في مقر المجلس في المركز الرئيسي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برئاسة رئيس مجلس الإدارة بالإجابة السيد غازي يحيى وحضور مدير عام الصندوق الدكتور محمد كركي ومفوض الحكومة بالإجابة السيدة مارلين عطاالله وأعضاء مجلس الإدارة الكرام،

واتخذ مجلس الإدارة بإجماع الحاضرين والمشاركين مشروع القرارين المتعلقين بالإلغاء بمشروع مرسومين: يقضي مشروع المرسوم الأول بتعديل الحد الأقصى للكسب الخاضع للضمان الاجتماعي ليرتفع من ٣,٤٢٥,٠٠٠ ل.ل. ثلاثة ملايين وأربعمائة وخمسة وعشرون ألف ليرة لبنانية فقط لا غير ويعمل بهذا المرسوم اعتباراً من ٢٠٢٣/١/٢. ويقضي مشروع المرسوم الثاني بتحديد القيمة الشهرية للتقديرات العائلية وطريقة توزيعها بين الزوجة والأولاد على الشكل التالي نصه:

المادة الأولى: تحدد القيمة الشهرية للتقديرات العائلية المنصوص عليها في المواد ٤٦ إلى ٤٨ من قانون الضمان الاجتماعي بمبلغ حده الأقصى /٦٧٥,٠٠٠ ل.ل. فقط ستمائة وخمسة وسبعون ألف ليرة لبنانية لا غير يوزع كما يلي:

- /١٨٠,٠٠٠ ل.ل. مائة وثمانون ألف ليرة لبنانية عن الزوجة.

- /٩٩,٠٠٠ ل.ل. تسعة وتسعون ألف ليرة لبنانية عن كل ولد (لغاية خمسة أولاد فقط).

المادة الثانية: تحدد القيمة الشهرية للتقديرات العائلية المنصوص عليها في المواد ٤٦ إلى ٤٨ من قانون الضمان الاجتماعي للسائقين العموميين الذين يتودون سياراتهم بأنفسهم بمبلغ حده الأقصى /٣٩٠,٠٠٠ ل.ل. ثلاثمائة وتسعون ألف ليرة لبنانية فقط لا غير يوزع كما يلي:

- /١٥٠,٠٠٠ ل.ل. مائة وخمسون ألف ليرة لبنانية عن الزوجة.

- /٤٨,٠٠٠ ل.ل. ثمانية وأربعون ألف ليرة لبنانية عن كل ولد (لغاية خمسة أولاد فقط)

المادة الثالثة: تلغى كافة النصوص التي تتعارض مع أحكام هذا المرسوم.

المادة الرابعة: ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من بداية الفصل الذي يلي صدور مرسوم زيادة الحد الأقصى في فرع التعويضات العائلية ونشره في الجريدة الرسمية.

ونؤد مجلس الإدارة بجهود معالي وزير العمل السيد مصطفى ببرم وتمنى عليه المزيد من السعي لموازرة الصندوق وضرورة مراسلة الجهات الرسمية المعنية لتأمين التمويل اللازم لاستمرار الصندوق في تادية دوره الريادي لتأمين الأمن الاجتماعي والتزام الدولة اللبنانية بتسديد جميع المستحقات التي بذمتها لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بيروت في ٢٠٢٢/١١/١٧

